على هامش الصراحة

نعال ماجد

إحسان شمران الياسري

هذه حكاية حقيقية، أبطالها من أقاربي.. وفيها شجون وعواطف صادقة لا تجدها إلا في بيئتنا الشرقية، التي (ينداف) فيها الحُب مع الارتباك، كما ينداف الدقيق مع الزيت. ولكن الناتج النهائي في الاخيرة من أطايب الحلوى و(الكليچة)، أما في الاولى، فتخرج اشياء هجينة بعضها يعرقل الحياة ويعيد ترتيبها نحو البطلان والتخاذل لأسباب واهية..

وحتى على حافات السياسة، هناك تراجيدها للحب والعواطف، التي(تُفرّخ) الارتباكات، وتمسك بالانتشاء في اي نصر لتحوله الى هزائم تتوسع كالحلوى في مواسم الفرح، دون ان تتركنا نفرح.

كان قريبي (أحمد) شديد التعلق بأسرته، بأبويه وبأخواته وبعماته وخالاته.. لا تجده إلا استاذا في الذرائع والحجج كي يبقى مع عمته مؤثرا وجوده معها على الذهاب للمدرسة.. ويأخذ بالنواح وبالبكاء في اختراع عجيب لأقوى الاعذار كي يبقى عندها.. حتى ان أباه طلب من أخته ان تكون قاسية مع ابنه، او ان لا تأتيهم إلا في العطلة الصيفية كي لا يضيع مستقبل الولد.

مرة، ركب أحمد السيارة من المرآب متوجها الى بيت عمه، إلاّ ان سوء الحظ كان حليفه هذه المرة (ككل مرة) فقد مرّت السيارة من امام بيتهم، لان بيتهم على الشارع العام.. فما كان من (ابو شهاب) إلاّ ان يغرق في لجة البكاء والنحيب ويطلب من السائق ان ينزل:

– عمي أوكف هذوله اهلي..

وقصة نعال ماجد قريبة جدا من هذا المناخ..

فقد كان أحمد في السادس الابتدائي، فيما كان أخوه الاصغر ماجد في الاول الابتدائي.. وقد أدخل الأخير للمستشفى لإجراء عملية الزائدة الدودية. وطبعا كان احمد معهم في المستشفى..

بعد ان أخذوه لصالة العمليات، وألبسوه البدلة الزرقاء (بدلة العمليات) انفجر أحمد ببكاء مرّ يخرق القلب.. ولكننا سيطرنا بصعوبة عليه وطلبنا منه ان يدعو لأخيه الأصغر بالسلامة..

وهكذا اقتنع وراح يدعو وسط النشيج..

بعد دقائق طرقت الممرضة الباب وجاءت بـ(نعال ماجد)..

وهنا حدثت الطامة الكبرى.. فقد غرق أبو شهاب ببكاء عظيم وهو يُقبّل (نعال ماجد) ويصرخ..

وبعد دقائق أعادوا ماجد حيث تقرر تأجيل العملية لأسباب فنية.

إن عواطف (أحمد) كثيرة علينا، وعليه، وليتنا نُعوّد اولادنا ان تتوازن عواطفهم.. فيوم وصله خبر وفاة جده، كان مُرتبكا، وحزينا.. فسأله جارهم عن الموضوع:

سيدنا خو ماكو شي؟

لا والله ماكو شي عمو.. بس جدو شويه متوفي!!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مـــاذا ننتظر من المجتمع المـــدني العـراقـي

حسين علي الحمداني

تتطلع المرأة العراقية اليوم لدور إيجابي كبير في البرلمان العراقي الجديد عبر نسبة التمثيل العالية للنساء في هذا المجلس حيث منحها الدستور العراقي نسبة ٢٥٪ حسب نظام الكوتا النسائية.

علينا في البداية أن نؤكد حقيقة مهمة وجوهرية بأن مفاهيم عديدة لم تكن موجودة قبل عام ٢٠٠٣ في قاموسنا الثقافي والسياسي، ومن هذه المفاهيم : حقوق الإنسان ، المجتمع المدني وغيرهما .

والمجتمع المدني دخل إلى الخطاب السياسي والفكري في العراق من باب الترابط و الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان، أي من مدخل وضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة،وليس من مدخل إعادة تنظيم الدولة والمجتمع المدني باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمواطنة، ولإرساء أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية. فإعادة تنظيم الدولة على أساس فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وتشريع حرية الرأي والتنظيم والتظاهر على أساس دستور يضمن الحريات المدنية أمور ضرورية لترسيخ المواطنة بما هي حقوق وواجبات. كما أن توسيع دور المجتمع المدني بما هو مطروح الآن عبر محاولة البعض إنشاء ما يسمى بالرقيب البرلماني أي تأخذ منظمات المجتمع المدني العراقي دورها الرقابي على البرلمان العراقي في ظل غياب المعارضة البرلمانية الدستورية في الوقت الحاضر، فإن هذا يمثل تداخلا كبيرا وخطيرا في واجبات منظمات المجتمع المدني التي يجب أن تكون شريكا في التنمية وليست شريكا في السلطة التشريعية من جهة، ومن جهة ثانية فإن البرلمان هو سلطة منتخبة من الشعب، بينما منظمات المجتمع المدني منظمات أهلية لا تمتلك حق التحدث نيابة عن الآخرين ولا حتى مراقبة أداء السلطة التشريعية .

وما يمكن أن نقوله بأن ثمة سوء فهم لمفهوم المجتمع المدني، وعلينا هنا أن نؤكد أن مفهوم المجتمع المدني رغم ما بات يتمتع به من رواج في الخطاب الفكري والسياسي،لا يزال يمتلك معاني ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه. فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج أطر الدولة والعائلة وعلاقات القرابة وما هو خارج علاقات السوق الرأسمالي.

لكن هناك من يصر على وضع التشكيلات القرابية والمحلية (والتقليدية بشكل عام)، أو بعض تعبيراتها، ضمن منظمات المجتمع المدني لأنها توفر بعض أشكال الحماية للفرد من بطش السلطة ومن تقلبات وقسوة السوق الرأسمالي. لذا تستثني معظم تعاريف المجتمع المدني المؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح والمتعلقة مباشرة بعمل وآليات السوق من إطار المجتمع المدني خلافاً للمفهوم الكلاسيكي الذي شمل العلاقات الاقتصادية ضمن المفهوم، مع العلم أن المنظمات المدنية لا تستطيع أن تتجاهل اقتصاد السوق الرأسمالي ولا تأثيراته.

كما يستثني البعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني لافتراض أنها تسعى للوصول إلى السلطة (الحكومة)، في حين يصر البعض الآخر على مركزية دورها في المجتمع المدني كونها لا تسعى إلى تسلم السلطة فقط، بل لأنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها، وبعضها أصغر من أن يأمل للوصول إلى السلطة بل يسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة أو الدفاع عن مصالح وتطلعات أقليات قومية أو أثنية أو دينية أو فئات اجتماعية معينة. ولذا يستثني البعض الأحزاب الحاكمة من المجتمع المدني، ويعتبر أحزاب المعارضة من ضمنه. وربما يكون هذا وراء اختزال الدولة في الأدبيات العربية إلى الحكومة (أي إلى السلطة التنفيذية) وتجاهل، لاعتبارات عدة، السلطة التشريعية والسلطة القضائية، حتى عندما يكون لهذه وتلك درجة من الاستقلالية والتأثير.كما ما زال جدل يدور حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء الأثني تشكل جزءا من المجتمع المدني أم ينبغي استثناؤها منه. فالبعض يرى أنها من صلب المجتمع المدني، باعتبارها، في أحيان كثيرة، تسعى إلى التغيير والدفاع عن حقوق وتطلعات فئات واسعة في المجتمع، وتضغط على مراكز القرار، وأحيانا توجه سهامها نحو لا إنسانية السوق الرأسمالي وعجزه عن التنمية الفعلية والعادلة والمتوازنة. في حين يرفض البعض عضويتها في المجتمع المدني بحكم القيود التي تضعها على الانتماء إليها، واقترابها، في هذا المجال، من المنظمات الإرثية، ولكونها تتناقض مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الجهوي أو الأثني.

إن التباين والاختلاف في تحديد تخوم ومكونات المجتمع المدني يعود، في جانب منه، إلى اعتماد مفهوم ذي بعد واحد معزول عن سياق محدد تاريخيا ومجتمعيا. كما يعود إلى الخلط بين ما تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من وظائف مختلفة، وتباين هياكلها الداخلية المتنوعة وبين شروط قيامها واستدامتها. ومن هنا فالتعريف القانوني الذي يصنف منظمات المجتمع المدني باعتبارها منظمات خيرية وتعمل للصالح العام قد يستثني تشكيلات مهمة كالأحزاب السياسية التي تخضع في تكوينها وأهدافها وعضويتها، عادة، لاعتبارات وشروط معينة وقد تجد نفسها، في ظروف معينة، مضطرة للعمل السري. كما يستثني النقابات والاتحادات التي تخضع في أهدافها وشروط عضويتها لاعتبارات مختلفة عن الأحزاب وعن المنظمات الأهلية الخيرية والتنموية والثقافية والرياضية.

من هنا نجد بأن دعوة البعض من نشطاء المجتمع المدني في العراق لأخذ دورهم في رقابة السلطة التشريعية يعد مخالفاً ليس للدستور العراقي فقط بل مخالفا لصميم عمل هذه المنظمات التي تقع عليها مهمات كثيرة وكبيرة في داخل المجتمع العراقي الذي يحتاج لأن تكون هذه المنظمات شريكاً حقيقياً في التنمية وليس رقيباً لأشخاص منتخبين من الشعب تحكمهم أنظمتهم الداخلية والمؤسسات الدستورية الأخرى .

ليس ردّاً.. ولكن

حتى لا نظلم جهود المؤرخين العرب

طارق الجبوري

قبل الخوض في تفاصيل رد الكاتبة إيمان محسن جاسم على ملاحظاتي المنشورة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني، فإني أشكرها على ردها،وأجد أن من الضرورة الانتباه الى معانيه ومغزاه وهو الحالة الجديدة التي بدأت تأخذ طريقها للتطبيق في العراق المتمثلة بالتحاور والنقاش العلمي الحضاري على قاعدة احترام الرأي الآخر،وهو ما يمكن تلمسه بالرد الذي هو أشبه بالتعقيب . ولكي لايأخذ الموضوع منحى السجال، سأمّر سريعاً على ما أوردته الكاتبة، فمع تسجيل تقديري الكبيرلما جاء فيه إلا أن الذي غاب عن ذهن الكاتبة كما يبدو ان الملاحظات كانت اصلاً على اسلوب التعميم الذي اعتمدته في تقييم التاريخ العربي ،والانتقائية في إيراد الأمثلة بشكل لانسحب انه يخدم جوهر الموضوع (كتابة التاريخ أم صناعته ؟) ،ومع ذلك نجدها تحاول الإيحاء بسلبية ارتباط (التاريخ في بلا د العرب بشكل كبير وسخر لخدمة ولاة الامر ..) دون ان تكلف نفسها الاشارة الى الضوابط والقواعد التي ينبغي ان يلتزم بها المتصدي لكتابة التاريخ ومنها على سبيل المثال وليس الحصر: ان يكون عادلاً ويتبع المنهج العلمي الدقيق وان (يكون ملماً في تحليل الاحداث وان يبتعد عن الاهواء المذهبية او الفئوية او القومية او السياسية ..) .

ولأن الكثير من التاريخ في فترة المرحلتين الاموية والعباسية يتعلق في جوانب منه بالحديث النبوي الشريف فقد تم الحرص على تدقيق الروايات والراوي خاصة في ظل انتشار(الوضاعين)، ما اقتضى ظهور ما يسمى علم الرجال والجرح والتعديل ،مع ضرورة ان البعض لم يلتزم بهذه القواعد ،لكنه كان يشير الى ذلك وينبه عليه كالطبري مثلاً الذي اشار في مقد مة كتبه صراحة الى انه لم يقم بتجريح وتعديل رواة الحديث وكان معروفاً عنه ان يذكر الرواية على ذمة قائلها .

أما في ما يتعلق بما نجده في مناهجنا الدراسية ،فرغم ما لديّ من ملاحظات عديدة عليه وتمنياتي بأن يتم تناول هذا الموضوع في المدارس بشكل علمي لايؤجج نزعات التفرقة والصراعات الطائفية ،فإني وبصراحة لم أقرأ خلال مراحل دراستي المتوسطة والاعدادية اي محاولة لأحد بعدم اعتبار (حكم الدولة العثمانية للامصار العربية والاسلامية الذي امتد اربعة قرون احتلا لا شأنه شأن الاحتلال الصفوي والمغولي والفرنسي والانكليزي) ،كما ان مطالعاتي عدداً بسيطاً من مناهج كتب التاريخ التي كانت تدرس في مراحل متفرقة ،لم تدلني على من حاول ألا يصنف الدولة العثمانية كونها محتلة ،بل ان الكثير من الكتاب العرب للتاريخ أشاروا في مواضيع عديدة ان من اكبراخطاء الدولة العباسية التي ادت الى سقوطها هو تدخل العنصر التركي في الخلافة وسيطرتهم على الخلفاء الذين صاروا دمى تحركها هذه العناصر بحسب أهوائها ومصالحها الخاصة ،كما انه كيف يستقيم ما يريد ان يؤكده الموضوع بشأن الانحياز الى الدولة العثمانية ،مع محاولات اخرى انتقدتها كتب التاريخ العربي بشكل حاد خاصة ما يتعلق بتعصبها القومي فأسست لتكوين تيارات مناهضة تطورت لاحقاً لتشكل تياراً مناهضاً للحكم العثماني والتحالف مع انكلترا لتقويض حكمها وقيام الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين الذي نكث الانكليز بكل عهودهم معه . نعم كان هناك من دافع عن الدولة العثمانية ولكن لأي غاية ولأي غرض وما هو الدافع ؟ هذا ما علينا ان نبحث عنه ونعرف أسبابه لكي لا نقع بخطأ التعميم المطلق .

ولا أدري لماذا تصر الكاتبة على رؤيتها الخاصة للتاريخ العربي وتجزم بـ (ان الكثير من المصادر التاريخية التي نعتمدها في دراستنا هي كتب مترجمة لهؤلاء المستشرقين الاجانب)،مع علمها قبل غيرها ان العلوم كلها ومن بينهاالتاريخ هي مزيج تفاعل عدة آراء وتجارب تشترك في صناعتها مجموعة من الشعوب ،ولا يمكن ان تكون حكراً على قومية دون غيرها. وقد ينطبق الشيء نفسه على ما اوردته بـ(حمل المفكرين العرب أفكار الالمان او غيرهم من الأوروبيين) وتعذرني اذا قلت انني اجدها في رؤيتها الخاصة متأثرة ،ربما دون قصد ،بحملة منظمة ليس وليدة اليوم بحملة التشهير بالتاريخ العربي وعده سوداوياً بمجمله .

ولتعذرني ان اقترح ألاّ تنساق الدعوات لإعادة كتابة التاريخ للتعميم المطلق وان نتذكر جهد العديد من أمثال قسطنطين رزيق الذي يقول ان من يكتب التاريخ عليه ان يتحلى بـ (الجد والمثابرة والشك والنقد والتجرد من الاهواء والشعور بالمسؤولية) وان نتوقف عند المجهودات الكبيرة للعلامة جواد علي في (المفصل في تاريخ العرب) وشيخ المؤرخين العرب عبد العزيز الدوري الذي استذكرته وأبنته المدى وفاءً لعطائه الكبير وغيره .

أخيراً أتفق مع الكاتبة في بعض ما أوردته، لكن النقطة الرئيسة التي اختلف فيها معها ،طريقة التعميم المطلق الذي قد يجعلنا نظلم جهود وعطاء آخرين دون قصد .. ومرة أخرى أشكرها على حسن ردها .

متى تتخلّص المـــرأة العـراقيـة مـن مظلوميتها؟

علي جاسم السواد

المرأة العراقية عانت ومازالت تعاني الاهمال المتعمد من قبل الدولة منذ تأسيسها ، تعرضت للتهميش في المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية كافة بالرغم من أنها تمتلك جميع المقومات الملائمة التي تمكنها من اخذ مساحة اكبر في بناء الدولة، ولعبت الظروف المأساوية التي عاشها العراق دوراً مريباً في تغييب دورها وطمس هويتها، ومنعتها من ممارسة حقوقها المشروعة في الحياة اليومية،ولكن هذه الظروف لم تؤثر على قدرتها في التعامل مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، لاسيما بعد انطلاق الحرب العراقية__الايرانية ، حيث وجدت المرأة نفسها امام مسؤوليات وتحديات كبيرة بعد ان اضطر الجميع لحمل السلاح وإخلاء ميادين العمل لها لتكون بديلاً حقيقياً لأخيها الرجل في سد لقمة العيش ، وكذلك في سنوات الحصار التي اضاقتها طعم العوز والاحتياج وأجبرتها على طرق أبواب المهن والصناعات الشعبية بغض النظر عن مشاقها وصعبوتها، فنجدها تعمل لساعات طويلة في الاسواق والمصانع وحتى خدمة المنازل التي لايكفي مردودها المادي لسد احتياجاتها المنزلية خصوصاً النساء اللواتي ليس لهن معيل .

المرأة أثبتت قدرتها على الصمود أمام الظروف الحياتية والمعيشية الصعبة ومشاركتها الرجل في ميادين العمل اليومية وتأقلمها مع مستجدات الحياة السياسية والاجتماعية بجميع ظروفها وتداعياتها ، إلا أن ذلك لم يشفع لها من التعرض الى عمليات تعذيب عشوائية على المستويين الجسدي والنفسي لانها فقدت محبيها وأقربائها بسبب سياسة الطيش التي اتبعها النظام البعثي التي ادت الى ثلاث حروب خاسرة راح ضحيتها ملايين العراقيين بين ابن وأخ وأب وزوج ، ومن جانب آخر فإنها تعاني القسوة والعنف بسبب تسلط بعض الرجال ،هذا هو الواقع المرير للمرأة العراقية التي تحملت عبئاً كبيراً لسنوات طويلة .

اليوم هل حصلت المرأة على حقوقها أم أنها مازالت مركونة على رف التهميش السياسي والاجتماعي ؟..إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج الى متابعة دقيقة للسنوات السبع الماضية التي نالت فيها المرأة النصيب الاكبر من المعاناة والتعب والعنف بسبب الإرهاب ونقص الخدمات وارتفاع الاسعار وقلة المردودات المالية ، ولم تعط الدور الحقيقي الذي يتناسب مع حجمها، والى جانب القهر الاجتماعي والتخلف والتهميش واجهت مضايقات ومتاعب جديدة تتعلق بعمليات القتل العشوائي التي طالتها في مناطق مختلفة من العراق ،إذ تشير الاحصاءات إلى حالات العنف ضد المرأة غير المبلّغ عناها بلغت ٢٠٪ فيما تفيد إحصاءات أخيرة صادرة عن منظمة الصحة العالمية ان حوالي ٢٤٪ من العراقيات تعرضن للعنف الجسدي في العام الماضي وان ٩٤٪ من الطالبات يتعرضن للضرب من قبل الاهل و٦٨٪ من الموظفات يتعرضن للضرب من قبل الاهل والازواج و٩٣٪ من ربات البيوت يتعرضن للضرب و٦٠ بالمئة ممن يمارسن الاعمال الحرة يضربن من قبل الرجل و٢٠٪ يعانين من تمييز بينهن وبين الاخ في العائلة ، هذه الارقام تعكس مدى معاناة المرأة بالرغم من أننا نعيش في دولة ديمقراطية تعتمد القانون والدستور.

المراة العراقية عانت من مظلومية الانظمة الحاكمة واستبدادها إلا أنها مازالت تعاني في زمن العراق الديمقراطي، وهو ما يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان والمنظمات النسوية ان يكون لهنّ دور أكبر في الدفاع عن حقوق المرأة وحمايتها من العنف والتهميش، ولنجعل من الحملة التي تتبناها وزارة المرأة للحد من العنف ضد المرأة في العراق وبالتنسيق مع صندوق الامم المتحدة للسكان ، منطلقاً لنا في توفير أرضية خصبة تمكنها من اخذ مكانتها الحقيقية ورسم هوية ثابتة لها بعد ان أنهكتها الحياة في الامس وأهدرت كرامتها اليوم في الاستجداء امام محطات تعبئة الوقود عندما تقف في طوابير طويلة بحثاً عن وقود يحميها من برودة الشتاء، او وقوفها في الارصفة والاسواق الشعبية لتبتاع الخضراوات والاطعمة بحثاً عن لقمة العيش او في الشوارع والاشارات المرورية وهي تبيع كرامتها من اجل "٢٥٠"ديناراً تعطى لها بمنية ، ينبغي على مؤسسات حقوق المرأة والمنظمات الإنسانية ان تلعب دوراً فعالاً في الدفاع عن أهم قضية إنسانية وهي قضية المرأة العراقية.

نهاية عصر اليورو

علي نافع حمودي

بعد أزمة اليونان الاقتصادية ، جاءت إيرلندا ، والبرتغال وإسبانيا في الطريق .. ماذا تنتظر منطقة اليورو لكي تعلن انهيارها؟

كما يعرف الجميع بأن منطقة اليورو تضم ١٦دولة بعملة موحدة وبنك واحد وصندوق للإنقاذ بقيمة تريليون دولار من أجل الوحدة النقدية ، ومع هذا فالأزمات تعصف بدول اليورو واحدة تلو الأخرى ، وتتصاعد معها الانتقادات ، وسط تمرد دافعي الضرائب في الدول ذات الاقتصاد النشط كألمانيا الذين يضطرون لإنقاذ حلفائهم على حساب مدخولاتهم .

وفي النهاية المطاف قد تعلن دولة أو أكثر أنها استكفت وتنسحب أو تضطر للخروج من المجموعة وتعود لعملتها الوطنية التي كانت تستخدمها قبل أن تقرر الانضمام إلى مغامرة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية التي ضمت دولا تعاني أساسا مشاكل اقتصادية كبيرة كاليونان والبرتغال وحتى إيرلندا التي ما زالت تحتاج لقروض طويلة ومنح كبيرة من اجل انتشال نظامها المصرفي الذي انهار متأثرا بأزمتين: الأولى الأزمة العالمية والثانية أزمة داخلية كان سببها انخفاض اليورو، أما الدولار والجنيه الإسترليني خاصة وان اغلب المصارف الايرلندية متداخلة مع النظام المصرفي البريطاني الخارج عن منطقة اليورو حيث إن بريطانيا خارج مجموعة اليورو واحتفظت بعملتها الوطنية ولم تربط اقتصاديا بالعملة النقدية الموحدة . لهذا تأتي التوقعات بتفكك منطقة اليورو من جانب المتشككين في بريطانيا الذين يرى بعضهم أن منطقة اليورو وسياساتها النقدية المفترض أن تناسب الجميع كانت الآفة وراء مشكلات الديون الأوروبية التي شاعت في العامين الماضيين لدرجة يؤكد فيها الاقتصاديون في بريطانيا عن الأزمة الكبيرة التي قد تعيشها الدول الـ١٦ في الأعوام القادمة إذا ما استمر الوضع هكذا. وخلال فصل الصيف قدم كريستوفر سمولوود المتخصص في الاقتصاد البريطاني لدى كابيتال أيكونوميكس ورقة بحثية من ٢٠ صفحة بعنوان "لماذا تحتاج منطقة اليورو إلى الانفصال"، وتوقع نوريل روبيني المتخصص في الاقتصاد الأمريكي أن تضطر دول اليورو إلى التخلي عن عملتها. لكن مع تسارع وتيرة الموجة الثانية من أزمة الديون الأوروبية التي تعصف بإيرلندا وتضع الضغوط على البرتغال وإسبانيا تظهر مجموعة جديدة من المتشككين. وهم يعتقدون أنه قد يكون من الصعب على منطقة اليورو أن تستمر بشكلها الحالي حتى وإن ظن كثيرون أن الاستمرار هو السيناريو الأكثر ترجيحا. والسبب الرئيسي في ذلك هي الاختلافات الاقتصادية الكبيرة والمتباينة بين الدول المنضوية في منطقة اليورو وقدراتها على مواجهة أية أزمة اقتصادية قد تعصف بالعالم وتتأثر بها أوروبا وهذا يعني بأن أوروبا ليست ذات اقتصاد واحد ونسبة نمو واحدة بل هنالك فارق كبير جدا بين دولها وعلى سبيل المثال فإن ألمانيا ذات الاقتصاد القوي تقابلها اليونان الضعيفة اقتصاديا وإسبانيا والبرتغال أيضا .

لهذا فإن أحد الحلول المطروحة أن يتم طرد الدول الضعيفة اقتصادياً من منطقة اليورو بغية تجنيب مزيد من الدول تداعيات الانهيارات المصرفية لهذه الدول ، والحل الثاني يكمن في انسحاب الأقوياء من هذه المنطقة، ويتبنى هذا الرأي بعض الألمان الذين يجدون أرضية شعبية تتناغم مع رغبتهم بالعودة إلى المارك وهيبته، بعيداً عن العملة النقدية الموحدة التي فقدت بريقها من خلال الدول الأكثر ضعفا في الأداء الاقتصادي على مدى السنوات الماضية . وهذه الأزمات الاقتصادية المتسارعة في أوروبا تعكس بالتأكيد عدم التجانس بين اقتصاديات هذه المجموعة من جهة، ومن جهة ثانية تباين موارد هذه الدول ونسب الدخل القومي رغم رفع الكثير من الحواجز التي تحول دون تنشيط وتفعيل اقتصادياتها ، وهذه النقطة بالذات ربما ساهمت لوقت قصير في عدم اندلاع الأزمات في دول عدة ، إلا إنها لن تكون مانعا نهائيا يحول دون انتقالها لدول أخرى ربما وجدت في انضمامها لمنطقة اليورو علاجا لمشاكلها الاقتصادية المزمنة، وفي مقدمة هذه الدول إسبانيا والبرتغال المرشحتان بقوة لأزمة اقتصادية قد تكون ضربة قوية جدا لليورو الذي حلم به الأوروبيون ذات يوم أن يكون العملة التي تتسيد العالم بدلا من الدولار .